المبحث الثاني دولة مدينة الفاتيكان

كما ذكرنا أن العلاقة كانت سلبية بين المملكة الإيطالية والبابا بعد احتلال روما وصدور قانون الضمانات وعندما جاء موسوليني إلى السلطة شعر بنفوذ البابا وسلطته الروحية وإراد إصلاح

العلاقة وفتح باب المفاوضات مع البابا وفي العام 1929 تم الاتفاق بين الطرفين على معاهدة لا تران وإنها القضية الرومانية التي بدأت سنة 1870 وقد ضمت هذه المعاهدة ثلاث اتفاقات الأولى كانت بخصوص المواضيع المالية و الثانية الشؤون الدينية في إيطاليا وأهمها المعهدة الثالثة وهي العلاقة بين إيطاليا والبابا وبين البابا والدول الاجنبية ودعمت بالمادة السابعة من دستور الجمهورية الإيطالية لعام 1947

أولا معاهدة لا تران

وتتألف هذه المعاهدة من 27 مادة وتنص المادة الرابعة على إنشاء دولة الفاتيكان وخضوعها للبابا وحده دون أن يكون لإيطاليا أي حق بذلك أو التدخل بشؤونها أما المواد الأخرى فقد نظمت العلاقة بين الطرفين و العلاقة ما بين البابا والدول الاجنبية وبخصوص العلاقة ما بين البابا وإيطاليا اعترفت المعاهدة للبابا بالسيادة في مجال العلاقات الدولية و ملكيته لمدينة الفاتيكان وسيادته عليها كما اعترفت للبابا والممثلين التابعين للفاتيكان بالحصانة الدبلوماسية كما نصت المعاهدة على أن تتولى الحكومة الإيطالية قمع الجرائم التي ترتكب في مدينة الفاتيكان لكن بشرط وجود تفويض دائم من الكرسي البابوي وتنازله عن حق الإيواء التقليدي ويقصد به قاعدة الاستقبال وتعهده كذلك بتيسلم الحكومة الإيطالية المجرمين الذين قد يلجأون إلى الفاتيكان كما تعهدت الحكومة الإيطالية بتأمين أعمال المرافق العامة التي تحتاجها مدينة الفاتيكان كالسكك الحديدية والبريد والهاتف والكهرباء أما بخصوص صداقة البابا بالدول الأجنبية فقد منح حق التمثيل الدبلوماسي بشقيه السلبي والايجابي حتى مع إيطاليا نفسها وحق عقد المعاهدات ذات الطابع الديني ويطلق عليها اسم آل كونكوردات إلا أن هذه المعاهدة منعت دولة الفاتيكان من الدخول كطرف بالمنازعات التي تحدث بين الدول أو حضور المؤتمرات الدولية للنظر في هذه المنازعات واعتبرت مدينة الفاتيكان منطقه محايدة ولها حرمة خاصه وقد احترم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية حياد مدينة الفاتيكان عندما نزلت الجيوش الأمريكية في جزيرة صقلية عام 1943 إلى أن الجيوش الألمانية انتهكت هذا الحياد عندما احتلت روما عام 1943

ثانيا الوضع القانوني للفاتيكان

يعتقد بعض الفقهاء او اعتبره بعض الفقهاء انه الفاتيكان هي دولة مصغره تتوفر بها جميع عناصر الدولة و معيارها القانوني وذلك لوجود سلطة زمنية يرأسها البابا كما ان معاهدة لا تران

نصت صراحة أنا الفاتيكان هي دولة مستقلة ذات سيادة ويعتقد البعض أن هذه النصوص والأحكام لا تعطي للفاتيكان حق الدولة لعدم توفر عناصرها لان مساحتها لا تتجاوز 1\2 كيلو متر مربع وعدد السكان لا يتجاوز الألف وكلهم من الذكور أم الجنسية فهي وظيفية لأنها تعبر عن رابطة سياسية بين الفرد والفاتيكان دون إغفال أن الفرد يبقى محتفظا بجنسيته الاصلية اما السلطة السياسية هي فقط سلطة روحية وتمتد عند اصحاب المذهب الكاثوليكية في أي دولة كانت ولا يوجد لها مرافق إدارية تقوم بتسييرها وإنما تقوم إيطاليا بهذه المهمة كما أن الفاتيكان لا يباشر الاختصاص العام المعترف به للدول فيجب عليه التزام الحياد في المنازعات السياسية حتى عن الجرائم الداخلية تتولى حكومة إيطاليا بناءا على طلب من الفاتيكان ذلك وتباشر إيطاليا كذلك بإدارة المرافق الخاصة مثل الكهرباء وسكه الحديد وهنا نصل إلى نتيجة أن الفاتيكان عبارة عن شخص من أشخاص القانون الدولي العام لكنها ليست بدولة ووجدت هذه الشخصية القانونية عندما تنازلت إيطاليا عن اقليمها لهيئة دينية وهي الكنيسة الكاثوليكية ولا يعترف لها بالشخصيه الدولية .